

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 13-11-2006 العدد : 2236

الصفحات : 19 المسلسل : 136

خادم الحرمين الشريفين وولي العهد يتسلمان التقرير السنوي الـ 42 لؤسسة النقد لعام 2005

الميزانية العامة للدولة تحقق فائضاً للعام الثالث على التوالي بلغ 218 مليار ريال

ارتفاع فائض الحساب الجاري ليزان المدفوعات إلى 338 مليار ريال، ونمو الكتلة النقدية 11,6%

السياري: توسع رشيد في الإنفاق العام وتسديد جزء ملحوظ من الدين العام واستمرار النتائج الإيجابية للاقتصاد للعام الجاري

أمن ورفاهية الوطن ..
وقال "لنا هذه الأيام تلمس نتائج ونجني ثمار جهودكم في المجلس الاقتصادي الأعلى في مجال تنظيم وإعادة هيكلة كافة قطاعات الاقتصاد المحلي، فمُنذ تأسيس المجلس في عام 1999 (1420) سجل الاقتصاد المحلي متوسط نمو سنوي حقيقي مقداره 4,2% متجاوزاً معدلات النمو السكاني البالغ 2,5%".
وأكد أن القطاع الخاص حقق نمواً مستمراً خلال السنوات الست الماضية بلغ متوسطه الحقيقي 4,6% سنوياً. وفي عام 2005م، واصل الاقتصاد السعودي تحقيق نتائج متميزة فاقت متوسط النمو السنوي خلال تلك الفترة حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6,5% مقارنة بنمو نسبته 5,3% للعام السابق، وقد زاد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص بنسبة 6,6% والقطاع الحكومي بنسبة 7,2% وسجلت المالية العامة للدولة

الرياض: واس

تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله في مكتبه بالديوان الملكي في قصر اليمامة أسس التقرير السنوي الثاني والأربعين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي استعرض أبرز التطورات الاقتصادية المحلية للعام المالي 1425 / 1426 الموافق للعام 2005 وأحدث تطورات العام المالي الحالي 2006.

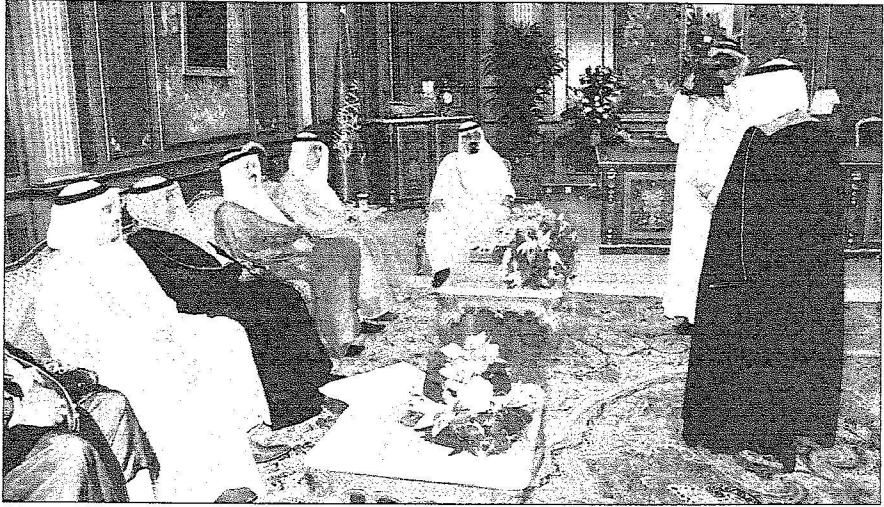
وقام بتسليم التقرير لخادم الحرمين الشريفين محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السيارى بحضور وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف.

وألقي السيارى خلال الاستقبال كلمة أكد فيها أن الحكومة واصلت خلال عام 2005م والفترة المنصرمة من هذا العام اتخاذ عدد من القرارات الهامة وتحقيق عدد من الإنجازات في مجال تحديث الأنظمة وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وإقرار عدد من المشاريع التنموية الضخمة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي يعد خطوة مهمة نحو تعزيز الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح وتوسيع الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ولذلك يستطع المتابع أن يقول إن الاقتصاد المحلي يسير

بخطى واثقة وحثيثة في مسار سليم نحو وضع أكثر قوة وتنوعاً وتنافسية وتوظيفاً للقوى العاملة الوطنية، وكل هذه الجهود ستعزز تحقيق نمو مستدام.

وتابع السيارى مخاطباً خادم الحرمين الشريفين: "استمراراً لجهودكم حفظكم الله في مجال تنظيم وتطوير وتعزيز العمل المؤسسي أقررت مؤخراً حفظكم الله نظام هيئة البيعة، ولا شك أن بلادنا، ولله الحمد، قد شهدت استقراراً منذ أن وحدها جلالة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، إلا أن صدور نظام هيئة البيعة سيضفي المزيد من الاستقرار وفق نظام مؤسسي واضح مما يعزز ثوابت الحكم في المملكة وينعكس إيجاباً على



خادم الحرمين الشريفين خلال صلوة المغرب السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6,5% والقطاع الخاص 6,6% والحكومي 7,2%

المستثمر المحلي والأجنبي في المساهمة فيها، ويمر جزء من هذه الاستثمارات عبر السوق المالية التي تحظى بأهمية كبيرة للاقتصاد فهي توفر قنوات إضافية لتمويل المشاريع كما أنها تقدم في نفس الوقت أدوات استثمار متنوعة للمدخرين.

وقال "قد بنيت حكومتكم الرشيدة جهداً ملموساً لتتبع وتطوير السوق من خلال توظيف أحدث تقنيات التعامل وزيادة المؤسسات المالية العاملة في السوق، واستمرار طرح أسهم الشركات المساهمة للمواطنين، مما يدعو إلى التفاؤل بأن تلك الخطوات ستؤدي إلى زيادة استقراره، وزيادة عمقه، وتعزيز ثقته المستثمرين وعميم الاستثماري. إلا أن التحدي الذي مازال مانعاً أمامنا هو الحاجة للزيد من الجهود التوعوية لكافة شرائح المتعاملين في السوق". وأضاف "من أجل حشد كافة الجهود لتفسير عجلة التنمية الاقتصادية، جاءت توجيهاتكم الكريمة بضرورة

والاجتماعية، الخيار الاستراتيجي السليم لتعزيز مسار التنموي الصحيح وستأتي بمشيئة الله ثمارها المرجوة". وأكد السبياري أن المؤشرات الاقتصادية التي تراقبها المؤسسة تشير إلى استمرار الاستثمارات المباشرة بوفرة عالية في جميع القطاعات تقريباً وزيادة عمق ومثانة الاقتصاد الوطني، وقد انعكس ذلك على رفع التقييم الائتماني للمملكة من قبل مؤسسات التقييم الدولية، وامتداد ملحوظ من كبار المستثمرين العالمين يفرص الاستثمار في المملكة. وقال "تأتي توجيهاتكم الكريمة بشمولية جهود التنمية والاستثمار لكافة مناطق المملكة معززة ببرنامج المبادرات لرجاء الوطن لتزيد من إمكانيات النمو والاستثمار وتوسع القاعدة الاقتصادية".

وبين السبياري أن تدفق الاستثمارات المباشرة إلى مختلف القطاعات الإنتاجية لدليل قوي على جاذبية الاستثمار في المملكة ورغبة

الداخلية حيث تتجاوز شريحة الغياب السعودي (ذكوراً وإناثاً) الأقل من 30 عاماً نسبة 60% من السكان السعوديين، مما يعني ضرورة مواصلة الجهود المكثفة لبناء الإنسان علمياً وصحياً وفكرياً من أجل القيام بدوره التنموي المستقبلي على أفضل وجه. وتابع السبياري قائلًا "إن اهتمامكم المباشر يا خادم الحرمين الشريفين بتلبية احتياجات المواطن والوطن الحالية والمستقبلية تجسد في توجيهاتكم باستخدام جزء من الإيرادات الإضافية المتحققة نتيجة تحسين وضع الميزانية العامة في مجالات حيوية يأتي في مقدمتها تنمية وتطوير العنصر البشري الذي هو محور التنمية الأول وهدفها النهائي. وتمثل الجهود المركزة على زيادة التوسع في فتح الجامعات والكليات الفنية والتقنية ومدارس التعليم العام وزيادة نسب القبول وفتح فرص الابتعاث الخارجي، إضافة إلى ما خصص للرقى بالخدمات الصحية

فائضاً للعام الثالث على التوالي بلغ 218 مليار ريال مع توسع رشيد في الإنفاق العام إضافة إلى ما خصص لتسديد جزء ملحوظ من الدين العام. وأنت النتائج الإيجابية إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات لعام 2005م إلى 338 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 195 مليار ريال في العام السابق. ومواكبة تلك التطورات، ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 11,6%.

وقد حدثت تلك التطورات الاقتصادية في ظل مناخ استقر واستقرار الأسعار المحلية، حيث نما الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام 2005 م بأقل من 1%، ولاتوقع استمرار النتائج الإيجابية للاقتصاد هذا العام عند مستويات مماثلة. وقال السبياري "تأتي هذه النتائج الاقتصادية الإيجابية رغم التحديات المحيطة سواء كانت خارجية أم داخلية، وتشكل التركيبة السكانية للمملكة أبرز التحديات

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 13-11-2006 العدد : 2236

الصفحات : 19 المسلسل : 136

تعزير الشفافية في نشر المعلومات والبيانات الاقتصادية وغيرها أيضاً لتكون متاحة لكل من يشدها حيث إن نشر المعلومات الدقيقة يحفز المصدقية ويساعد على تشخيص الحالة الاقتصادية. وكنا ثقة يا خادم الحرمين الشريفين بأن جهودكم المستمرة في إعادة الهيكلة لتحسين وتطوير هيكل الاقتصاد المحلي، واستمراي توسيع أنشطة القطاع الخاص ستعزز التطورات الاقتصادية المشهودة في الاقتصاد المحلي".

وأشاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالتقرير ومحتوياته كما أفنى على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وتمنى آيداه الله للجميع التوفيق والسجاح.

حضر تسليم التقرير رئيس الاستخبارات العامة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ومستشار خادم الحرمين الشريفين الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز.

من جهة أخرى تسلم ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نسخة من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي الثاني والأربعين لهذا العام. وقام بتسليم نسخة التقرير لسمو ولي العهد محافظ مؤسسة النقد حمد السيارى خلال استقبال سموه له وكبار المسؤولين في المؤسسة في مكتبه في الديوان الملكي بقصر اليمامة أمس. وقد أعرب ولي العهد عن تقديره للجهود المتميزة التي يبذلها محافظ مؤسسة النقد والعاملون في المؤسسة متمنيا أن يكون هذا العام عام خير وبركة وللمؤسسة المزيد من التقدم والتطور.

وحضر تسليم نسخة التقرير وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف.